

## بلاغ صحفي

### الاجتماع التاسع للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط، 2 يوليوز 2019

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية اجتماعها التاسع يوم 2 يوليوز بمقر بنك المغرب بالرباط.

وخلال هذا الاجتماع، صادقت اللجنة على تقرير الاستقرار المالي برسم سنة 2018، كما قامت بتحليل خريطة المخاطر الشمولية الخاصة بالنظام المالي واطلعت على التقدم المحرز في خارطة الطريق التي أعدتها السلطات المختصة في مجال الاستقرار المالي للفترة 2019-2021.

وأفضى تحليل وضعية النظام المالي بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة والمتوقعة إلى الخلاصات الرئيسية التالية:

- ظلت المخاطر الماكرو اقتصادية على العموم في مستوى معتدل، في سياق وطني ودولي يدعو إلى اليقظة. وعلى الصعيد الدولي، تبقى الظرفية الاقتصادية غير مواتية خاصة بفعل استمرار التوترات التجارية والجيوسياسية والشكوك المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكذا التقلب الشديد للأسواق المالية. وعلى مستوى الحسابات الخارجية، تفاقم عجز الحساب الجاري في 2018، لكن من المرتقب أن يشهد بعض التحسن في 2019 و2020. ومن جهتها، بلغت الاحتياطيات الدولية الصافية 230,7 مليار درهم وتغطي ما يفوق بقليل 5 أشهر من واردات السلع والخدمات. ويتوقع بنك المغرب بقاءها في هذا المستوى في أفق التوقع. وعلى الصعيد الداخلي، تباطأ النمو الوطني إلى 3%، وهو ما يشمل ارتفاعا محدودا في الأنشطة غير الفلاحية إلى 2,6% وتزايد القيمة المضافة الفلاحية إلى 4% بعد 15,2% سنة 2017. ومن المتوقع أن يتباطأ في 2019 إلى 2,8% قبل أن يرتفع إلى 4% في 2020، خاصة بفضل التعافي الملموس للأنشطة غير الفلاحية. وبالنسبة للمالية العمومية، تفاقم عجز المالية إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2018؛ ويتوقع أن يتزايد في 2019 ليصل إلى 4,1% قبل أن يتراجع إلى 3,8% في 2020. وبموازاة ذلك، من المرتقب أن تتراجع نسبة مديونية الخزينة ابتداء من 2020، وإن كانت في ارتفاع طفيف.
- في سياق الحيوية الضعيفة للنشاط الاقتصادي، واصلت التمويلات البنكية لفائدة المقاولات غير المالية تباطؤها لاسيما بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص. وتبقى نسبة تخلف هذه المقاولات عن الأداء في مستوى مرتفع وإن كانت قد شهدت بعض الانخفاض.
- شملت الدراسة التي يقوم بها بنك المغرب سنويا منذ 2013 حول آجال أداء الديون ما بين المقاولات هذه المرة عينة مكونة من حوالي 74.400 مقاول غير مالية خاصة وعمومية تتوفر على معطيات موثوقة. ويتضح من خلال هذه الدراسة الجديدة أن آجال أداء الديون ما بين المقاولات لا تزال في مستويات مقلقة، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة وبعض قطاعات الأنشطة. وهو ما يستدعي مواصلة الجهود

المبدولة من طرف السلطات العمومية وتعبئة جماعية للنسيج الاقتصادي، لاسيما القطاع الخاص، من أجل تخفيف حدة هذه الإشكالية في السنوات المقبلة.

- في سياق التكلفة المرتفعة لخطر الائتمان، تمكن القطاع البنكي من الحفاظ على مردوديته ومن تعزيز صلابته المالية خاصة بفضل تنوع أنشطته على الصعيدين القطاعي والجغرافي. ولا تزال نسبة الملاءة لدى البنوك فوق الحد الأدنى القانوني كما أن هذه الأخيرة أثبتت قدرتها على الصمود أمام اختبارات الضغط التي تحاكي التدهور القوي للظروف الماكرو اقتصادية. ويتم باستمرار تتبع مخاطر التمركز على كبار المدينين ومخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها البنوك، عن كثب. كما يولي اهتمام خاص بالمخاطر الناشئة لاسيما المخاطر السيبرانية.

- لا يزال قطاع التأمينات يتمتع بالصلابة، رغم ارتفاع نسبة حدوث المخاطر، وهو ما أدى إلى انخفاض النتائج التقنية. وبلغ الحجم الإجمالي للأقساط 43,1 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 6%. ورغم تدني النتائج الصافية، يبقى عائد الرساميل في مستوى جيد قدره 9,4%. ومن جهتها، تراجعت فوائض القيمة غير المحققة بنسبة 20,1%. ارتباطا بالأساس بالأداء السلبي لسوق البورصة سنة 2018 إلى جانب انخفاض طفيف في بند السندات. وعلى المستوى الاحترازي، ظلت نسب تغطية الالتزامات التقنية بالتوظيفات المنجزة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين في مستويات فوق الحد القانوني. ولا يزال القطاع يتوفر على هامش للملاءة لتغطية مخاطر الاكتتاب، بمعدل يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب. وأخذا بعين الاعتبار الانتقال مستقبلا إلى نظام الملاءة على أساس المخاطر، من المرتقب أن تنخفض فوائض الهوامش بشكل ملحوظ، خاصة وأنها تغطي فقط خطر الاكتتاب.

- وفي ما يخص أنظمة التقاعد، أدت التسعيرة المنخفضة للحقوق المكتسبة في إطار الفرع الطويل الأمد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والنظام العام للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى تراكم قوي للديون الضمنية (التزامات غير مغطاة) في النظامين. أما نظام المعاشات المدنية الذي يسيره الصندوق المغربي للتقاعد، فقد مكن الإصلاح المعياري المنجز في 2016 من موازنة تسعيرة هذا النظام برسم الحقوق المكتسبة بعد سنة 2017. غير أن الالتزامات الهامة للنظام برسم الحقوق المكتسبة قبل الإصلاح تهدد استمراريته على المدى القصير، مع توقع نفاذ الاحتياطيات في 2028/2027.

- ويواصل سوق الرساميل تطوره مع بقائه مستقرا نسبيا في النصف الأول من سنة 2019 رغم الارتفاعات المعتدلة على مستوى قلب سوق البورصة وسوق سندات الاقتراض على المدى الطويل. وظل مستوى التقييم الإجمالي لسوق البورصة مرتفعا مع تسجيل نسبة سعر إلى الربح قدرها 19,7x. وارتفع تعرض المؤسساتيين المغاربة في سوق البورصة بعد تراكم وضعيات شراء صافية سجلت طيلة سنة 2018 وخلال الفصل الأول من سنة 2019. وتميز سوق الدين الخاص بارتفاع الإصدارات على أساس سنوي بنسبة 7,6% بنهاية ماي 2019. ويملك المصدرون غير الماليين حصة 19,6% فقط من هذه الإصدارات. ويتم التفكير حاليا في وضع إطار تنظيمي ملائم لسوق الدين الخاص، يعمل على تطوير أمن لهذه السوق، لاسيما بالنسبة للمصدرين غير الماليين. وارتفعت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنهاية

شهر ماي 2019 بنسبة 4,45% على أساس سنوي. وتم تسجيل نفور من المجازفة لدى المكتتبين في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة الذين توجهوا نحو فئات "سندات الاقتراض".

- ومن أجل تشجيع اللجوء إلى تنقيط الائتمان وبالتالي تعزيز الشفافية بالنسبة للمستثمرين وخاصة بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، تم الترخيص مؤخرا لهذه المؤسسات بحيازة سندات الديون ضمن أصولها في حدود 15% (عوض 10%) شريطة أن يكون المصدر خاضعا للتنقيط. إضافة إلى ذلك، تم تعزيز قواعد شفافية وحكمة المصدرين لاسيما من خلال إدراج إصدارات فصلية للمؤشرات المالية والتقارير السنوي للبيئة والمجتمع والحكمة وواجب التوفر على متصرفين مستقلين وكذا لجنة للافتحاص بالنسبة للشركات المدرجة.

وتطرقت اللجنة أيضا إلى مستوى تنفيذ القطاع المالي لتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

#### التواصل الصحفي:

نعيم صقلي

الهاتف: 06.66.208.246

البريد الإلكتروني: n.sqalli@bkam.ma

رضا هرماك

الهاتف: 06.66.20.17.07

البريد الإلكتروني: r.harmak@bkam.ma

تابعوا أخبارنا على Twitter @bankalmaghrib